



طغاة الخليج في «كامب ديفيد»: على خطى ال

أسعد أبو خليل*

يحمل اسم «كامب ديفيد» معاني خبيثة ولثيمة في الذاكرة العربية الحديثة. هناك دُبرت المعصية الأولى في عهد جيمي كارتر (متى أصبح هذا نصيراً للعرب)، ودُبر بعدها في عهد كلينتون (وبمشاركة من آل سعود) وأد القضية الفلسطينية بالكامل. وهذه القصة هي جائزة ترضية من الإدارة الأميركية لطغاة الخليج مكافأة لهم على طاعتهم وولائهم وصمتهم عن الاتفاق المنوي عقده بين النظام الإيراني وبين الدول الست. لكن غياب الملك سلمان (بحجة متابعة الوضع في اليمن والإشراف على الإغاثة المكثفة بالقنابل والصواريخ) وغياب أاداته ملك البحرين (بحجة حضور مهرجان بريطاني للخيول) تركا امتعاضاً في حلق الإدارة الأميركية، وفي بعض وسائل الإعلام الأميركية. لكن الإعلام الصهيوني السائد شديد الحرص هذه الأيام على احترام مشاعر طغاة الخليج وتلبية مطالبهم طالما هي لا تتعارض مع مصالح العدو الإسرائيلي، لا بل تخدمها. لم يرفض اللوبي الصهيوني طلب تسليح لدولة خليجية منذ الثمانينيات. أصبح الخلاف بين دولة العدو الإسرائيلي وبين طغاة الخليج من التاريخ شبه السحيق. على العكس، فإن سفراء المملكة وباقي المشيخات الشيخوية تنسق مع اللوبي الإسرائيلي قبل تقديم طلبات تسليح ومن أجل جنس مشاعر وكلاء اللوبي في داخل الكونغرس.

كان غياب الملك السعودي سابقة في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. شاب العلاقات بين الدولتين اللتين تتمتعان بـ«صداقة دائمة» على قول جورج دبليو بوش، توتر وإشكالات في الماضي: حدث أن الملك عبد الله بن العزيز غيب عن الرئيس الأميركي في 2005 بسبب مناصرته للحرب الإسرائيلية على فلسطين في غزة (كان من سبقه في البيت الأبيض كان أقل مناصرة للحروب الإسرائيلية) لكن مكالمته هاتفية واحدة من بوش الأب كانت كافية لإزالة الغيوم، وقدم بعدها الملك عبد الله في زيارة إلى مزرعة بوش في تكساس. من لا ينسى صور تلك الزيارة وهي تظهر بوش وعبد الله يمشيان يداً بيد تحت سطح القمر (لمناسبة، هل بكى جورج بوش أيضاً على كتف السنيرة؟) في تلك الزيارة وفي جولة في المزرعة ظهر أمام الملك عبد الله في سيارة بوش أوزة، وأخذ عبد الله ظهور الأوزة المفاجئ على أنه نذير خير وإشارة إلهية كي يمضي أكثر في تحالفه مع الإدارة الأميركية. (بمعنى العلمانية في العالم العربي لا تجرؤ على السخرية من الإشارات الإلهية عند آل سعود: فقط تسمية «النصر الإلهي» للدفاع البطولي عن لبنان بوجه العدوان الإسرائيلي هي التي تخدش علمانياتهم).

إن غياب سلمان بن عبد العزيز علامة فارقة في العلاقة بين البلدين ولها أسباب عديدة. كنت أحدث مع مستشار سابق (أميركي من أصل عربي) في وزارة الدفاع السعودية وقد خبر العلاقة مع الأمراء هناك وقال لي: لا تقلل من عامل العنصرية من قبل آل سعود نحو أوباما ذي البشرة السوداء. لقد تربى الجيل الأول من أمراء آل سعود في قصور تعج بالجواري والغلمان، وتناوب معظمهم على نكاح الجوارى والغلمان من دون سؤال. وتحرير العبيد في المملكة عام 1964 لم يكن إلا شكلياً، وبحث غربي لإنقاذ آل سعود من الحملات الناصرية التقدمية الفعالة ضد الحكم المتخلف في الخليج. واستمر الرق في المملكة لسنوات بعد العنق وهناك عائلات مُستعبدة بأفرادها تعمل في القصور. من المستبعد أن يهين ملك سعودي رئيساً أميركياً ذا بشرة بيضاء بهذه الطريقة. (والفارقة، أن أوباما أيضاً، كمثل لدولة الرجل الأبيض العظمى، يتعامل مع العرب بعنصرية معاكسة). لكن ليس الموقف عنصرياً فقط. هناك أسباب سياسية خصوصاً أن سلمان كان قد وافق على حضور القمة التي قاطعها، وفي هذا إمعان في مخالفة الأعراف الدبلوماسية وفي إهانة المضيف.

من المعلوم في هذه القمم أن المشاورات والمفاوضات تسبقها، وإن القمة تُعقد فقط من أجل الصور التذكارية والمصافحات والدرششات ومن أجل عرض الدعاية السياسية عن وثوق عرى العلاقة بين أميركا ووكلائها المطيعين في دول الخليج.

وكان سقف المطالب السعودية والخليجية عالياً جداً. ببساطة، كانت دول الخليج تطلب أن تُعامل كما تُعامل دولة العدو الإسرائيلي. لكن هذا مستحيل قانوناً لأن الإدارة الأميركية ملتزمة تاريخياً وبقوانين من الكونغرس بضمان التفوق العسكري والاستراتيجي الإسرائيلي النووي ضد إيران وضد كل الدول العربية. كل على حدة أو مجتمعة. وحده عبد الرحمن الراشد المعلق في جريدة الأمير سلمان وأولاده، «الشرق الأوسط»، لاحظ ذلك فكتب ممتعضاً: «هناك وعود من الإدارة الأميركية لإسرائيل بأنها ستعزز دفاعاتها، لتضمن استمرار تفوقها على إيران والمنطقة». لكن لاحظوا ولاحظن أن الراشد كتب «إيران والمنطقة». أي منطقة يا عبد الرحمن الراشد؟ المنطقة الامازونية أم المنطقة الباسيفيكية؟ أم أن الاعتراف بالتزام الراعي الأميركي بضمان تفوق دولة العدو الإسرائيلي على كل دول العرب، بما فيها دول الطاعة في الخليج، محرر لمن يروج ليل نهار أن التحالف بين أميركا وبين آل سعود هو في صالح الطرفين، وأن أميركا لا تريد إلا الخير للمملكة القهر، وأن مرتبة آل سعود في واشنطن لا تضاهيها مرتبة؟ لم يرد الراشد أن يكتب «إيران والدول العربية» فظن أن «المنطقة» تفي بالغرض وإن بالتورية. إن هذا الالتزام يضع سقوفاً وحدوداً وضوابط على مدى الدعم الأميركي العسكري وحتى السياسي لدول الخليج.

لكن تطوّر العلاقة بين تلك الدول والراعي الأميركي عزز الكثير من الأوهام في أذهان طغاة المنطقة إذ ظنوا أن مرتبة تلك الدول سترفع إلى مرتبة إسرائيل كحليف استراتيجي وثيق لأميركا. إن استضافة كل تلك الدول لقواعد عسكرية أميركية عملاقة منذ 1990 بالإضافة إلى استضافة قواعد لأجهزة مخابرات أميركية متعددة دفع تلك الدول للظن أنها باتت في مرتبة العدو الإسرائيلي نفسه عند أميركا، خصوصاً أنها شاركت أيضاً في الحروب الأميركية الجارية في المنطقة من دون توقف منذ عام 1990 (بصورة علنية، وهي غير الحروب السرية). وحتى مملكة القهر التي صارتحت الراعي الأميركي عام 2003 بمعارضتها للغزو الأميركي للعراق، شاركت بقوة في العدوان الأميركي ضد العراق وأمدته بالمساعدة والتمويل والضيافة للدلالة على إذعانها). لكن هيئات. فإن حظوة إسرائيل عند أميركا لا تضاهيها حظوة، كما أن ثقة أميركا والعدو الإسرائيلي باستمرار حكم دول الطغيان الخليجي هي ضعيفة تاريخياً - كما يظهر فيما ينسب تقطيراً من وثائق دبلوماسية أميركية. إن دولة العدو تسمح لدول الخليج باقتناء كميات هائلة من الأسلحة الأميركية (وبما يعزز وضع الخزينة الأميركية) لكن من

دون الإخلال بموازين القوى العسكرية المختلة جداً لصالح العدو. وكان النظام السعودي يتوقع مثلاً الحصول على طائرات «إف 35» لكن أميركا أفهمته أن هذه الطائرات المتقدمة والسرية متوفرة فقط للعدو الإسرائيلي في المنطقة العربية، وإن الطائرات الأدنى مرتبة مسموحة من قبل اللوبي الإسرائيلي للتصدير إلى دول الخليج من أجل قصف اليمن وتدميره، وقصف من ترتياه مصلحة العدو الإسرائيلي من أعدائه في المنطقة. لم تكن قائمة التسليح هي المشكلة الوحيدة، وقد وافقت أميركا على قائمة مشتريات أخرى من كل تلك الدول بمليارات الدولارات. لا تمنع أميركا أن تتلقى المليارات من هذه الدول



النظام السعودي يحلم باتفاقية أمنية تربط بين واشنطن وكل دول الخليج



مقابل سلاح محدد وبسيطرة أميركية كاملة (اعترفت الصحافة الأميركية أن وزارة الدفاع السعودية كانت تتقدم خلال الحرب الجارية في اليمن بقائمة أهداف من أجل قصفها إلى وزارة الدفاع الأميركية للموافقة عليها، أو تعديلها).

لكن النظام السعودي طلب أكثر من ذلك بكثير. كان النظام السعودي يحلم باتفاقية أمنية تفصيلية تربط بين الإدارة الأميركية وكل دول الخليج من أجل ضمان ديمومتها وأمنها واستقرارها. طلب النظام السعودي من الإدارة الأميركية اتفاقية موقعة تضمن حماية أميركا (وبكل الوسائل بما فيها السلاح النووي لو توفّر) لأمن مملكة آل سعود بوجه كل الأخطار والتحديات والتهديدات. لكن نشب خلاف بين الطرفين حول الجملة الأخيرة. أرادت أميركا التسليم بحماية أميركا للمملكة من التهديدات على أن تكون خارجية محض (وحسب التقويم الأميركي لا السعودي)، بينما ترفض السعودية. ومعها كل دول الخليج، التمييز بين التهديدات الخارجية والداخلية. وهذه الضمانة المطلقة أرادها آل سعود للطماننة بعد الزلزال المصري ورحيل حسني مبارك، حليف أميركا وآل سعود (ورأى آل سعود ان الإدارة الأميركية خذلت الحليف الوثيق وأنها كان مُلزماً بالسماح له بقتل من يريد من شعبه للبقاء في الحكم، ووافقتها

هذه القمة هي محاولة من منظمة الخليج لاداء دور إسرائيل نفسه في المنطقة (أ ف ب)



إسرائيل في ذلك). لكن أميركا لم تستطع ان توافق على هذا النوع من الالتزام. ماذا لو ان دولة العدو الإسرائيلي قررت ذات يوم تغيير نظام الحكم في المملكة؟ هل ستأتي أميركا وتصد إسرائيل؟ حتماً، لا. كما أن الإدارة الأميركية وجدت صعوبة بالغة في التزام ضمان استقرار المملكة بوجه أخطار داخلية. وحتى الأخطار الخارجية: تعلم الإدارة الأميركية أن المملكة تنفخ في عزو كل حركة معارضة داخلية في تاريخها إلى مؤامرة خارجية خطيرة، من الشيوعية العالمية إلى الناصرية الإقليمية إلى المؤامرة الفارسية. هذا هو ديدن آل سعود وديدن باقي سلالات النفط والغاز. لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق حول تحديد ماهية الأخطار والتحديات التي يتوجب على أميركا التدخل ضدها. كما أن أميركا لم تكن في وارد توقيع اتفاقية أمنية عسكرية مفضلة في هذا الشأن، حتى لو توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن تحديد ماهية الخطر الخارجي.

لكن الموضوع الإيراني كان سائداً وحاول النظام السعودي ان يفتح الإدارة الأميركية بشأن ملاحظاته واعتراضه مقابل تنازلات أميركية. وأتى آل سعود وصحبهم إلى واشنطن بدعم كامل من الحكومة الإسرائيلية التي ضغطت على حلفائها في الكونغرس من أجل الضغط بدورهم على إدارة أوباما لتقديم ثمن سياسي لذلك الدول. ولقد قدمت تلك الدول خدمة سياسية لأوباما قبل الحضور إلى «كامب ديفيد» عبر انتهاج سياسة نفاق في موضوع الاتفاق النووي الإيراني: ففي العلن، أعلنت دول الخليج تأييدها فيما هي عارضته سراً وفي المداولات مع واشنطن. هي لم ترد ان تخرج الرئيس الأميركي بعد إذلاله في الكونغرس على يد تنقياهو.

هذا لا يعني أن آل سعود لم يحصلوا على تنازلات أميركية: فلقد حصلوا على تنازلات مهمين (بالنسبة لهم). أولاً، وافقت الإدارة الأميركية على إضافة بند متعلق بالوضع السوري إلى جدول المحادثات من دون ان تلتزم المساعدة الميدانية في تغيير النظام هناك. ولقد أراد الحكم السعودي من خلال تحالفه مع الحكومة التركية وإطلاق العنان لـ«جبهة النصرة» لقيادة معارك «الثورة» من أجل إبهار واشنطن والكونغرس بزخم السياسة السعودية الجديدة. ثانياً، لم يأت الأميران السعوديان (ولي العهد وولي العهد) هكذا عفواً. كان قرار التغيير في داخل الأسرة الحاكمة بتأييد وتدخل مباشر من الحكومة الأميركية. لقد قلب هذا التغيير الذي أعاد إلى الحكم بقوة الجناح السديري (أو جناح من الجناح السديري، بالأحرى) الموازين في داخل العائلة، ولقد سُجلت اعتراضات من داخل نخبة العائلة ضد القرار